

الانتخابات الرئاسية في سوريا وإنعكاسها على الأزمة السورية

سهيل الغزي

»

تثلاثة مرشحين حصلوا على 35 صوت كحد أدنى. وتقدم حوالي 50 شخص بينهم نساء بطلبات الترشح، وتم اختيار كل من بشار الأسد، عبد الله سلوم عبد الله، ومحمود أحمد مرعي كمرشحين لرئاسة الجمهورية. تشابه المرشحين في انتخابات 2014 في عدة جوانب، فالنظام اختار شخصيات غير معروفة من أحزاب سياسية داخلية لخوض الانتخابات، المعروفة نتائجها مسبقاً، ولا يمكن

لم تساهم الانتخابات الرئاسية في حل ملموس للوضع الاقتصادي المتدهور وارتفاع الأسعار في مناطق سيطرة النظام، كما ساهم الرفض الشعبي في عدة مناطق سورية بالتشويش على محاولات إعادة تعويم النظام.

“

في الثامن عشر من شهر نيسان الماضي حدد رئيس مجلس الشعب التابع للنظام حمودة الصباغ تاريخ الـ 26 من أيار/ مايو موعداً لإجراء الانتخابات الرئاسية في سوريا، وفتحاً أيضاً موعد التقدم بطلبات الترشح إلى الانتخابات لمدة عشرة أيام. بدأ بعدها مجلس الشعب قبول طلبات الترشح من المحكمة الدستورية لعرضها على النواب للتصويت عملاً بدستور 2012. حيث يشير الدستور إلى عرض الطلبات على المحكمة الدستورية ثم طرحها لتصويت أعضاء مجلس الشعب، ليتم اختيار



أطراف أخرى من المعارضة الداخلية مثل هيئة التنسيق الوطنية والجبهة الوطنية الديموقراطية "جود" مقاطعتها للانتخابات أيضاً لأنها لا تجري وفقاً لقرارات الأمم المتحدة وعملية جنيف وهو ما شكل ضربة لجهود روسيا لإعادة تعويم النظام عبر انخراط أطراف من المعارضة الداخلية معه، كما أعلنت الإدارة الذاتية التابعة لقوات سوريا الديموقراطية (الجناح السوري لحزب العمال الكردستاني) عن رفضها للانتخابات ورفض إقامتها في مناطق سيطرتها.

أراد النظام استخدام الانتخابات كفرصة لحشد مناصريه في الشوارع والفعاليات الانتخابية لإظهار أن بشار الأسد ما يزال يتمتع بدعم السوريين، كما أرادها فرصة لإلهاء المواطنين عن الوضع الاقتصادي المتدهور وضعف الخدمات وارتفاع أسعار المواد الغذائية. لكن هذه المحاولات لم تنجح كما خطط النظام عندما امتنع أهالي محافظة درعا عن المشاركة بالفعاليات الانتخابية والاقتراع، بل وقام بعض الأهالي بإغلاق المراكز الانتخابية بالقوة، بينما شهدت محافظة السويداء أيضاً محاولات لمقاطعة الانتخابات من قبل فصائل وأطراف محلية. ويمكن القول أن ردة فعل أهالي درعا على الانتخابات كانت من أهم أسباب تصعيد قوات النظام عسكرياً في المحافظة بعد ذلك. وشهدت مناطق كانت تحت سيطرة فصائل المعارضة سابقاً مشاركة ضعيفة أيضاً، على الرغم من محاولات النظام إجبار الطلاب والموظفين على المشاركة في الانتخابات. وعلى الجانب الآخر لم تشهد المناطق الواقعة تحت نفوذ الميليشيات المدعومة من إيران

المعارضة الداخلية في مفاوضات جنيف. وبينما اكتفى المرشح عبد الله سلوم بمقابلة تلفزيونية واحدة، ظهر المرشح الآخر على عدة قنوات ومواقع محلية وعربية متحدثاً عن برنامج انتخابي ورؤية لحل الأزمة في سوريا دون التوجه بالانتقاد إلى بشار الأسد أو أركان نظامه.

قبيل الانتخابات، أعلن الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة في سوريا عن مقاطعته للانتخابات ووصفها بالمسرحية، كما أعلنت

أن تشكل في المستقبل خطراً على النظام كالقدرة على جمع مؤيدين أو تحويلهم إلى شخصيات وطنية معارضة. فالمرشح عبد الله سلوم كان يشغل منصب وزير دولة سابق وعضو في حزب الوندويين الاشتراكيين، وهو أحد الأحزاب المتحالفة مع حزب البعث ضمن الجبهة الوطنية التقدمية، وبعد الانتخابات تم إعادة تعيينه كوزير دولة. بينما يظهر محمود مرعي على أنه أحد أطراف المعارضة الداخلية كونه معتقل سابق، وعضو في وفد



الداخلي، لم تساهم الانتخابات في تغيير مزاج مؤيدي النظام بينما يقبع حوالي حوالي 80% من السكان تحت خط الفقر، فبعد انتهاء الانتخابات، عادت مشاهد الطوابير الطويلة أمام الأفران ومحطات الوقود كما ازدادت ساعات تقنين الكهرباء حتى وصلت إلى 12 ساعة يومياً، بالإضافة إلى رفع أسعار الوقود والخبز وبعض المواد الغذائية بعد الانتخابات، مما دفع

حيث أرادت روسيا استخدام الانتخابات الرئاسية كمحاولة لدفع الدول لإعادة الاعتراف بنظام الأسد وإعادة العلاقات معه، من خلال محاولة إظهار الانتخابات على أنها تعبر عن وقوف الشعب السوري مع بشار الأسد. حيث لا تزال الشركات الأجنبية متخوفة من الدخول إلى السوق السورية بسبب العقوبات الأمريكية والأوروبية. وعلى الصعيد

نشاطاً انتخابياً كثيفاً بالمقارنة مع باقي مناطق سيطرة النظام.

اتخذ الأسد من عبارة "الأمل بالعمل" شعاراً لحملته الانتخابية كدلالة على مساهمة الصناعة والإنتاج في تحسين الوضع الاقتصادي الذي أصبح يشكل الهاجس الأكبر للسكان، واستهل حملته بزيارة المدينة الصناعية في حسياء في محافظة حمص والتقى مع صناعيين ومستثمرين. كما اتخذ النظام عدة خطوات قبل الانتخابات لمحاولة تحسين الوضع الاقتصادي مثل زيادة الرواتب للعاملين في الدولة، ورفع سعر الصرف الرسمي ليقرب من سعر سوق السوداء حيث يعتمد غالبية الشعب السوري في معيشتهم على الحوالات المالية من أفراد عائلاتهم المقيمين خارج سوريا.

كما وفرت الانتخابات فرصة مهمة للميليشيات التابعة للنظام ورجال الأعمال وأمراء الحرب لظهور لائهم للنظام، حيث بدأت اللافتات الطرقية المؤيدة لبشار الأسد بالظهور في شوارع المدن والقرى في مناطق سيطرة النظام قبل الانتخابات، كما أصبحت التجمعات الانتخابية والفعاليات المصاحبة لها مكاناً لإلقاء الخطب، والتأكيد على التأييد المطلق لبشار الأسد، وتباري أمراء الحرب بتقديم معونات غذائية وغيرها من الحوافز لدفع السكان للمشاركة في هذه الفعاليات.

التأثيرات المحتملة للانتخابات

لم تحمل الانتخابات الرئاسية تأثيراً كبيراً على مجريات الأزمة السورية،



تابعة لمليشيات مدعومة إيرانياً في مناطق مختلفة في سوريا مع استمرار فشل النظام بالتصدي لهذه الهجمات.

وحتى بعد تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة حسين عرنوس، لم تحمل التغييرات أهمية كبيرة بسبب معرفة السكان أن بنية النظام نفسها القائمة على الفساد والمحسوبية واحتكار رجال الأعمال ومسؤولي النظام تجارة وتهريب المواد الأساسية هي السبب الرئيسي في الأزمة الاقتصادية الحالية. كما فشل النظام إلى الآن في دفع عجلة الاقتصاد لعدة أسباب منها الأزمة الاقتصادية في لبنان، وفشل خطة الاعتماد على الصناعة والتصدير والترانزيت إلى الدول العربية عبر العراق والأردن، حيث لا تزال عملية التصدير إلى دول الخليج عبر الأردن مرتبطة بقرارات الحكومة الأردنية والوضع الأمني في درعا من جهة، وعلى قرارات الحكومة السعودية من جهة أخرى خاصة بعد حظر السعودية استيراد المواد الغذائية من لبنان بعد اكتشاف عدة شحنات من مخدر الكابتاغون مخبأة في شحنات مواد غذائية.

لم تساهم الانتخابات الرئاسية في حل ملموس للوضع الاقتصادي المتدهور وارتفاع الأسعار في مناطق سيطرة النظام، كما ساهم الرفض الشعبي في عدة مناطق سورية بالتشويش على محاولات إعادة تعويم النظام. ■

النظام، على الرغم من القصف المتكرر، من بسط سيطرته على مناطق سيطرة المعارضة السورية جنوبية إدلب. وفي البداية السورية لم تستطع قوات النظام إنهاء هجمات خلايا تنظيم داعش التي ما تزال تهدد حركة النقل بين مناطق شرق سوريا ودمشق. وعلى الجانب الآخر ما تزال سوريا مسرحاً للغارات الإسرائيلية المستمرة ضد قواعد ونقاط عسكرية

السكان إلى التعبير عن غضبهم على وسائل التواصل الاجتماعي حول الفساد وفشل الحكومة في تأمين أبسط مستلزمات المعيشة. وعلى الأرض لم تسهم الانتخابات في تغيير موازين القوى، فالنظام ما زال غير قادر على السيطرة على حقول النفط المهمة في الشمال الشرقي تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية. وعلى الجانب الآخر لم يستطع



سهيل الغزي: باحث من سوريا، يعمل حالياً في قسم دراسات بلاد الشام في مركز أورسام.